تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي

أ.م.د محمد ناجي محمد الزبيدي

الملخص

تبين من خلال هذه الدراسة ، إن العراق يعاني من تبعية تجارية التي ادت إلى استنزاف الثروة الوطنية المتمثلة بالإيرادات النفطية نتيجة اهمال العراق للقطاعات الاخرى واعتماده على النفط بشكل كبير جداً ، وتمثل الاستنزاف في الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص ، واتجاهه نحو الخارج من أجل تلبية المتطلبات المحلية ، وهذا ما يعني حرمان الاقتصاد العراقي من الحقن (الانفاق)الذي لو تم توجيهه وبالتنسيق مع السياسات التجارية وخصوصاً الحمائية نحو الداخل لأدى إلى تحفيز المنتجين على زيادة الاستثمار في اغلب القطاعات وتفعيلها ومن ثم زيادة الانتاج وتلبية الحاجة المحلية وتصدير الفائض نحو الخارج وانهاء التبعية التجارية .وعلى الرغم من حصول البلدان النامية ومنها البلدان العربية وخصوصا العراق، على التحرر والاستقلال السياسي من السيطرة الاستعمارية إلاأنها ما زالت تقبع في زنزانة التبعية الاقتصادية وخصوصاً التجارية ، حيث لاحظنا من خلال البحث ، ان مؤشرات التبعية التجارية لاتشير فحسب بل تصرح بأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع للعالم الخارجي ، إذ بلغ متوسط درجة الانكشاف التجاري أكثر من ٧٥ % من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، كما وبلغ متوسط درجة التركيز السلعي أكثر من ٩٨% من اجمالي الصادرات ، في حين بلغ متوسط درجة التركيز الجغرافي للصادرات أكثر من ٤٧% من اجمالي الصادرات ، واخيراً بلغ متوسط نسبة الميل المتوسط للاستيراد أكثر من ٢٧.٥% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي العراقي .

Abstract

Found through this study, that Iraq suffers from commercial dependency that led to the depletion of national wealth of the oil revenue as a result of the negligence of Iraq to other sectors and its dependence on oil is very large, and represents the attrition in consumer spending, both public and private, and its direction towards the outside in order to meet local requirements , and this means depriving the Iraqi economy from the injection (spending) that if the guidance and coordination with trade policies, particularly protectionist inward led to stimulate producers to increase investment in most sectors and activated and then increase production and meet the local need and export the surplus towards the outside and an end to trade dependence .Although the access of developing countries, including Arab countries, especially Iraq, the liberation and political independence from colonial domination and it still sits in a cell economic dependency commercial and especially, where we noticed through research, said the commercial dependency indicators not only suggest but states that the Iraqi economy is continued to the outside world economy, with the average degree of trade exposure of more than ٧٥٪ of the value of gross domestic product, as the average degree of commodity focus more than ٩٨٪ of total exports, while the average degree of geographical concentration of exports amounted to more than ٤٧٪ of total exports and finally the average ratio of

the average propensity to import more than ٢٧.٥٪ of the value of the gross domestic product of Iraq.

المقدمة

تؤدي التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً في الوقت الحاضر دوراً كبير في الاقتصاد المحلي والعالمي وللدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، لكن المشكلة تكمن في حالة عدم التكافؤ في التجارة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وجزء من عدم التكافؤ يرجع إلى الاستعمار الذي تعرضت له الدول النامية والذي تسبب في نهب ثرواتها التي كانت تعتبر أُس الاقتصاد وأساسه آنذاك،عدم التكافؤ وضعف القاعدة الإنتاجية للدول النامية أدى إلى استخدام التجارة كأداة الدول المتقدمة للتحكم في تلك الدول النامية وجعلها دول أسيرة تطبق ما يُملى عليها لأنها مسلوبة القدرات المادية والبشرية ، هذا ما جعل الدول النامية ومن بينها العراق دول ذات تبعية تجارية للعالم الخارجي ، وعلى الرغم من المعرفة البديهية لتبعية الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي ، إلا إن هذا البحث سوف يوضح بدقة وبشكل تطبيقي مدى تبعية هذا الاقتصاد للعالم الخارجي ، وذلك من أجل معرفة مدى تركز التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي كي يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة واللازمة أصحاب القرار ليس لإنهاء حالة التبعية التجارية بالمرة بل التخفيف من حدّة تلك التبعية لتلافي الآثار السلبية الناجمة عنها وأهمها منع استنزاف الثروة الوطنية واستخدامها لبناء الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث : يعاني العراق من تبعية تجارية كبيرة تستنزف الثروة الوطنية وخصوصاً النفطية المعرضة للنضوب في يوم ما ، أضف إلى ذلك إلى تقلباتها الشديدة بين الفينة والأخرى ، السلع الاستهلاكية والترفيهية تمثل جزءاً كبيراً من هذه التبعية ، وهذا ما يزيدُ الأمر سوءاً .

فرضية البحث: يعتمد البحث على فرضية مفادها ((إن توضيح التبعية التجارية في العراق بشكل تطبيقي دقيق تؤدي إلى زيادة الضغط ، كافة شرائح المجتمع وخصوصاً أصحاب الاختصاص في هذا المجال ، على أصحاب القرار في بناء القاعدة الإنتاجية المتنوعة والمتطورة وذلك من أجل إنهاء حالة التبعية التجارية وكل ما يترتب عليها من آثار سلبية))

هدف البحث :يهدف البحث إلى : -

١- دراسة مفهوم وبعض أسباب حدوث التبعية التجارية ومؤشراتها .
٢- التعرف على سمات الاقتصاد العراقي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الذي يوضح مدى إصابة الاقتصاد العراقي باختلال الهيكل الإنتاجي .
٣- معرفة وبشكل واضح ودقيق وتطبيقي مدى تركز التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، لجذب إهتمام أصحاب القرار والمسؤولين في وضع الخطط اللازمة والكفيلة بإنهاء حالة التبعية التجارية وكل ما يتعلق بها من آثار سلبية يمكن أن تتركها على ذلك الاقتصاد .

الحدود المكانية والزمانية: تم اختيار العراق كحدود مكانية لهذا البحث ، أما الحدود الزمانية لهذا البحث في تتناول الفينة من عام ٢٠٠٤ ولحد العام ٢٠١٣ .

هيكلية البحث : تم تناول هذه الدراسة في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة مفهوم التبعية التجارية

وأسبابها ، في حين تضمن المبحث الثاني سمات الاقتصاد العراقي وواقع الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وأخيراً المبحث الثالث أهتم في تطبيق مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العرقي ، وأُختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : التبعية التجارية

يتناول هذا المبحث ثلاث نقاط ، تهتم النقطة الأولى في معرفة مفهوم التبعية التجارية ، في حين تتناول النقطة الثانية ، أسباب التبعية التجارية ، أما النقطة الثالثة والأخيرة تتناول مؤشرات التبعية التجارية ، وكما يأتي

أولاً – مفهوم التبعية التجارية :

يرجع أصل مصطلح التبعية إلى كلمة (توابع) التي تطلق على الدول التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية : اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً و... دونما مشاركة ملموسة سكانها الوطنيين . واستمرت كلمة التبعية حتى بعد ان حصلت معظم تلك الدول على استقلالها السياسي ، لماذا ؟ وذلك؛لإن اقتصادات تلك الدول ظلت تابعة لاقتصادات الدول المتقدمة بشكل مباشر وغير مباشر[١] . كما وظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة [٢] .كذلك ينصرف مفهوم التبعية الاقتصادية إلى خضوع اقتصاد قومي متخلف لاقتصاد قومي متقدم ، سواء أكان اقتصاد بلد معين أم اقتصاد منطقة معينة ، بحيث يكون خاضعاً في سيره للتغيرات التي تحدث في الثاني أو للقرارات التي تصدر عنه ، نتيجة لما يتميز به الاقتصاد المتقدم من السيطرة المالية والتجارية والتقنية ، فيكون الاقتصاد المتخلف اقتصاً سلبياً عند قيام مؤثرات دولية ، اذ تنعكس هذه المؤثرات ، خلال العلاقات الاقتصادية من دون ان يكون سبباً فيها [٣] . وأخيراً ، ان التبعية التجارية هي أحد أشكال التبعة الاقتصادية التي عملت على تعميق حالة التخلف التي مُنيت بها الدول النامية ، وكانت مفتاح للتبعيات الأخرى كالتبعية المالية والتبعية الغذائية وغيرها لتلك الدول .

ثانياً – أسباب التبعية التجارية

ما من ظاهرة تظهر إلى الواقع إلا وكان وراؤها دافع أو بالأحرى سبب يدفع بها نحو الأمام من أجل تحقيق ما يهدف إليه مسبب السبب ، وبما إن التبعية التجارية هي إحدى الظواهر التي ظهرت في الحياة الاقتصادية ، إذن لابد من وجود أسباب دفعت التبعية التجارية إلى الظهور والبروز والتقدم في تثبيت التبعية . ويمكن توضيح تلك الأسباب يأتي

١- **التخصص والتقسيم الدولي للعمل** :من الملاحظ ان التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي فرض على الدول النامية ومن بينها الدول العربية له جذور تأريخية ، ترجع لفترة الاستعمار والثورة الصناعية ، إذ انه عندما انطلقت الثورة الصناعية من انجلترا في القرن الثامن عشر ومن ثم انتشارها في دول اوربية أخرى نتج عنها زيادة في حجم الإنتاج الصناعي ، بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لأسواق المحلية ، كما تطلب ذلك منها

١- عارف دليلة وآخرون ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق ، سلسلة دراسات المستقبل العربي(١٣) ، الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٨٠ .

٢- د. محمد أزهر السماك ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجوبولينيكية المحتملة ، المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد (٥١) السنة التاسعة ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٦٢ .

٣- هوشيار معروف ،الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، الطبعة الاولى ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢١- ٢٢ .

كميات من المواد الخام بشكل يفوق قدرة ما توفره اقتصادياتها المحلية [٤] . كما وان حجم الانتاج الكبير يجبر المنتجين على الدخول في دائرة البحث عن الاسواق التي يمكن من خلالها تصريف ذلك الانتاج الكبير ، وفي نفس الوقت ان ذلك الانتاج هو بحاجة كبيرة إلى المواد الخام من أجل استمرار إنتاجه . وهذا ما جعل العملية الانتاجية على المستوى العالمي هي عملية تكاملية تتخذ صيغة هرمية قوامها احتفاظ بلدان " المركز " لنفسها بعمليات التخطيط ولتصميم والبحث إلى جانب انتاج مكونات ذات طبيعة تقنية عالية ، في حين تُسند إلى دول " الاطراف " مهام انتاجية تشكل حلقات انتاج تتكامل بمجموعها مع الفعاليات الرئيسية الجارية في دول المركز [٥] ان الهدف من العملية التكاملية هو استقلال دول الاطراف عن بعضها البعض من اجل عدم توحدها انتاجياً لانه لو حصلت الوحدة مابين الدول الاطراف وابتعادها عن دول المركز لاستطاعت دول الاطراف ان تعيد سياساتها التعاونية التبادلية في كافة المجالات ومن ثم زيادة قدراتها الانتاجية بعيداً عن دول المركز ، لكن هذه الاخيرة عملت على ربط تلك الدول بها من خلال اعطاء لنفسها حق القيادة عن طريق التخطيط والتصميم والتفوق التكنلوجي ، الذي عمل تعميق التبعية الدول الاطراف لدول المركز . نتيجة الانتاج الكبير الذي حصل في البلدان المتقدمة هو انخفاض الاسعار وهذا ما جعل الدول النامية تستغني عن الانتاج الصناعي لأنها تستطيع الحصول عليه من البلدان المتقدمة وباسعار منخفضة ،فضلاً عن إنها لن تستطيع منافسة البلدان المتقدمة في الانتاج الصناعي لان البلدان المتقدمة تمتلك الخبرة والتكنلوجيا في الانتاج هذا ما يجعل اسعارها أرخص . وبما إن البلدان النامية تمتلك الميزة النسبية في انتاج المواد الخام نتيجة الموارد الطبيعية الهائلة التي خُصت بها تلك البلدان ، اصبحت متخصصة في انتاج المواد الخام وتصديرها للدول المتقدمة ، وهذا ما عمل على تضخيم التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . والحق ان الامر الذي عمل على تركيز التبعية التجارية هو ظهور المنتجات البديلة عن منتجات البلدان النامية فمثلاً بفعل التكنولوجيا تم تصنيع المطاط الصناعي البديل عن المطاط الصناعي والنفط الصخري البديل عن النفط الخام وغيرها.

ومن الجدير بالذكر ، ان الذي ساعد على استمرار وجود التبعية التجارية ، هو سياسات البلدان الصناعية التي عملت على خلق مجموعات معينة تشمل (ملاك الاراضي والمنظمون وقادة جيش وتجار وموظفون حكوميون وقادة ونقابات) الذين يتمتعون بدخل عالي وموقع اجتماعي وقوة سياسية يشكلون طبقة نخبة حاكمة يكون من مصلحتها استدانة وجود النظام الرأسمالي الدولي غير المتكافئ من ذلك النظام و ولذلك فهذه الطبقة النخبة تعمل لخدمة المصالح الخاصة الدولية كالشركات متعددة الجنسية أو الصندوق والبنك الدوليين ، فنشاطات وتوجهات تلك الطبقة تمنع أي جهود أصيلة في الاصلاح التي ربما من شانها
ان تنفع شريحة واسعة من السكان [٦] .

٢- **الاستثمارات الاجنبية** :أصبحت تحركات رؤوس الاموال بين الاسواق المختلفة في العالم احد مصادر الانكشاف الذي يعتبر بنفس الوقت مؤشراً على التبعية ، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية . فقد ترتب على الاتجاه نحو العولمة (الكوكبة) في عقد التسعينيات تحرير المعاملات الراسمالية في موازين مدفوعات العديد من الدول النامية .ومع التقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصال في الالفية بداية الألفية الثالثة ، اصبح من السهل انتقال رؤوس الاموال على نطاق واسع ، وبسرعة [٧]؛لذلك تدفقت الاستثمارات الاجنبية وبشكل أكبر عند مقارنتها

٤- عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض ، ٢٠٠٦ ،ص ٩٨ .
٥-صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ،دار الرواد المزدهر للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٨٩ .
٦-محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ١٥٥ .
٧- كريمة كريّم وجودة عبد الخالق ، أساسيات التنمية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، الناشر دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ،ص ٣١١ .

بالسابق ، من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل ترسيخ مبدأ التخصص وتكريسه الذي تمت الإشارة إليه أعلاه ، بشكل يصعب على الدول النامية التحلل من موجباته .

موهمين تلك الدول الاخيرة (النامية) ، بأن تلك الاستثمارت تحقق لهم منافع اقتصادية ، وذلك من خلال نقل الخبرات والمعارف الفنية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي في الوقت التي لا يترتب عليها أعباء على الاقتصاد الوطني ، كما في القروض الاجنبية التي سيتُم ذكرها ، نعم ان تلك الاستثمارات لها مزايا كثيرة بالنسبة للاقتصادات النامية لو كانت نواياها سليمة ، لكنها ليس كذلك اي إنها تنظر لمصالحها الخاصة غير مهتمة بمصالح الأطراف الاخرى ، فتعمل على خلق اختلال انتاجي من اجل تركيز مبدأ التخصص كي يتم الرجوع اليها دائماً (التبعية)[٨] ، فيتم توجيه تلك الاستثمارات الاجنبية الشركات متعددة الجنسية إلى القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يسهم في زيادة الخلل الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية وذلك من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة ، هذا ما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج لتلك البلدان ، والذي يعني إن هناك قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الاجنبية وهذا غالباً ما يكون في قطاع الصناعات الاستخراجية من أجل زيادة القدرة التصديرية للمواد الاولية وخصوصاً النفط كي تنخفض اسعاره وخدمة مصالح الدول صاحبة الاستثمارات الأجنبية ، والآخر متخلف تكنلوجياً ويحتوي على الشركات الوطنية، فهي لا تستطيع تصنيع تلك الموارد التي تم انتاجها بالتكنولوجيا المتطورة في قطاع الصناعات الاستخراجية ، في تلك البلدان وبالآتي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية ، وهذا ما يجعل الدول النامية في دوامة الاحتياج إلى الدول المتقدمة من أجل تعويض تخلف منتجات الصناعات التحويلية[٩] .

ثالثاً : كيف نقيس التبعية التجارية

لا يوجد مؤشر او قانون واحد يعطي صورة واضحة عن الدولة إن كانت تابعة أم غير تابعة (مستقلة) في مجال معين فضلاً عن كافة المجالات ، فتوجد مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ان الدولة في المجال المعين هي دولة تابعة أم غير تابعة ، وبما ان الجانب التجاري هو احد تلك المجالات ، إذن توجد مجموعة من

المؤشرات التي توضح ان الدولة تابعة تجارياً أم غير تابعة ، ويمكن توضيح اهم تلك المؤشرات يأتي:

١- **مؤشر الانكشاف التجاري** :يُعد هذا المؤشر من المؤشرات التي توضح مدى انكشاف الدولة تجارياً على العالم الخارجي ، والذي يشير إلى مجموع ، قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات ، منسوباً إلى الناتج المحلي الاجمالي . فإذا كان مؤشر الانكشاف التجاري مرتفعاً دلّ ذلك على تأثر الاقتصاد برياح التجارة ويدُلّ ايضاً على الاندماج العالي في السوق الدولية ويصبح اقتصاد البلد المعني اقتصاداً مكشوفاً للمؤثرات الخارجية فتنعكس علية تقلبات السوق الدولية او تدخلات البلدان المتقدمة التي لها تأثير كبير على تلك السوق بحكم قدرتها الانتاجية والمؤسسية العالية في ادارة الاقتصاد ، وهو ما يعني من تبعية تجارية لذلك البلد للخارج ، والعكس صحيح كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر كلما دلّ ذلك على التوجه نحو الاستقلال وفك الارتباط بالخارج ، ويضع الاقتصاديون مدى لهذا المؤشر يتراوح مابين ٢٠ % وأقل من ٤٥ % .كما ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية :

٨- عمر بن فيحان المرزوقي ، مصدر سابق ، ص ١٠٢

٩- محمد سهيل محمد عباس الجميلي ، الاصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمارات الاجنبي المباشر إلى مصر ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية لادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ و ص ٣٤ .

$$\text{درجة مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * ١٠٠$$

لكن المسألة المهمة التي يجب أن تؤخذ بالحسان هي ان ارتفاع الانكشاف التجاري لدولة ما لا يكفي بالحكم على ، إن تلك الدولة هي دولة تابعة لان هناك دول متقدمة يرتفع فيها هذا المؤشر ويعد دليلاً على الاستقلال وذلك لان اقتصادات تلك الدول مرتكزة اساساً على قدرات انتاجية كبيرة مقترنة بمعطيات ذاتية(كالتكنلوجيا ، العمالة الماهرة ، الموارد المالية ، ...) للاقتصاد تدعمها من حيث مستوى الاعتماد المتبادل بين تلك الاقتصادات (المتقدمة)وبين الاقتصاد على المستوى الدولي ،وان نسبة مشاركتها الكبيرة في التجارة الدولية هي نتيجة اعتماد الاقتصاد الدولي عليها وليس العكس ، فعند ارتفاع قيمة المؤشر لتلك الدول لا تدل على التبعية [١٠].

٢- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات** : يهدي هذا المؤشر إلى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جداً من السلع . وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عدد قليل من السلع هي في غالبيتها سلع أولية ، وتصدر في معظمها إلى الدول المتقدمة ، وبالآتي زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة . هذا ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية ، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من ٦٠ % فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة ، وخصوصاً عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يغلب عليه طابع التقلبات الحادة في اسعارها كالنفط مثلاً ، مما ينعكس سلباً على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية [١١] .

ويمكن قياس درجة التركيز السلعي للصادرات من خلال المعادلة الآتية[١٢] :

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلعة الرئيسة}}{\text{اجمالي قيمة الصادرات}} * ١٠٠$$

٣- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات** :يعبر هذا المؤشر عن مدى تركيز صادرات الدولة إلى عدد محدود من شركائها التجاريين . وبقدر ما يكون هذا المؤشر مرتفعاً بقدر ما تكون الدولة اكثر قابلية للتأثر بالقرارات الخارجية . وينطلق هذا المؤشر من فرضية أن الدولة كالمستثمر الخاص الذي ينوع في محفظته الاستثمارية من اجل التقليل من المخاطر فالتنويع مطلوب ليس في السلع فحسب ، وإنما الدول التي يصدر أليها ايضاً ، بحيث إذا أغلقت الأسواق المألوفة أمامها تستطيع أن تتحول بسرعة وبأقل الخسائر الممكنة إلى أسواق بديلة . ويمكن حساب هذا المؤشر كما يأتي[١٣] .

$$\text{درجة التركيز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{الصادرات إلى أهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات الوطنية}} * \mathbf{100}$$

١٠- هجير عدنان زكي واحمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع إشارة إلى تطبيقات مختارة ، منشور ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، السنة، ٢٠٠٦، ص٩ .

١١- خالد محمود السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها ،الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، اربد – الأردن ، ٢٠١٠ ، ص ٢٨١ .

١٢- عارف دليلة وآخرون ، نصدر سابق ، ص ١٨٨ .

١٣- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات مركز الانماء القومي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ايار ، ١٩٨٠ ، ص ٦٩ .

إذا كانت نتيجة المعادلة أكثر من ٤٠ % هذا يعني إن تلك الدولة غير مستقلة وتابعة تجارياً للعالم الخارجي ، أما إذا كانت النتيجة أقل من ٤٠% فإن هذا يدل على إن الدولة مستقلة وغير تابعة تجارياً للعالم الخارجي [١٤] .

٤- **الميل المتوسط للاستيراد** : تظهر التبعية التجارية بشكل واضح عندما يتم قياسها من خلال متوسط نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستهلاك .
وأهمية هذا المؤشر واضحة في انه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية ، بمعنى انه يعكس تبعية الانتاج القومي للإنتاج العالمي ، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دلَّ ذلك على اعتماد الدولة على العام الخارجي والعكس صحيح [١٥] .
ويمكن استخراج قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * ١٠٠$$

المبحث الثاني : الاقتصاد العراقي

يتناول هذا المبحث نقطتين تختص الأولى في معرفة سمات الاقتصاد العراقي ، في حين تعتم النقطة الثانية في دراسة واقع الأنشطة الاقتصادية في العراق ، وكما يأتي:

أولاً – سمات الاقتصاد العراقي

من المعروف ان لكل اقتصاد سمات معينة تختلف عن سمات الاقتصادات الاخرى وفي نفس الوقت ان تلك السمات لذلك الاقتصاد تختلف من وقت لآخر ، وبما ان الاقتصاد العراقي هو احد الاقتصادت في العالم بغض النظر عن درجة تقدمة او تأخره ، إذن هو اقتصاد يتسم بمجموعة من السمات التي سنتناولها يأتي: –

١- **اختلال الهيكل الإنتاجي** :يعرف الهيكل الإنتاجي على إنه " مجموعة من النسب والعلاقات التي تمثل في نهاية الأمر الصورة الكلية لخصائص ونوعية الاقتصاد ، فضلاً عن إنها تعكس وبدقة إمكاناته الفعلية ودرجة تقدمه أو تخلفه " ويعرف أيضاً على إنه " هو تلك العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي معين ، تشكل مؤسساته ومكوناته المختلفة نماذج معينة في تخصيص الموارد وتطويرها وبشكل يميزها عن غيرها "[١٦] ، تشير كلمة " النسب "إلىالأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الكيان الاقتصادي فمثلاً يقال إن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تشكل ٧.٣% في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ ، وأما كلمة " الثابتة نسبياً " تشير إلى إن أهمية القطاع الزراعي يجب أن تكون على سبيل الافتراض ما بين ٣٠ % – ٤٠ % وهكذا بالنسبة لجميع القطاعات ، وان كلمة " العلاقات " تشير إلى مدى التنسيق والتشابك مابين القطاعات . وبناءاً على ذلك نستنتج إن الاقتصاد العراقي مُصاب باختلال الهيكل الإنتاجي لأنه مُعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي على رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها من زراعة وتجارة وسياحة وغيرها ، حيث تشير الإحصائيات إلى إن ما بعد

---

[١٤]- سيروان عارب صادق ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليج العربي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٥٢ .
١٥- عمر بن فيحان المرزوقي ، مصدر سابق ، ص ٣١- ٣٢ .
[١٦]- مازن حسن الباشا ، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠١٣ ، ص ٥٠ .

٢٠٠٣ أصبح قطاع النفط يحتل نسبة عالية تتراوحما بين (٩٤ – ٩٨ %) من الإيرادات الفعلية إما بقية القطاعات الأخرى فإنها تشكل نسبة (٢– ٥ %) من الإيرادات [١٧] ، وهذا ما يعني ضعف العلاقات التشابكية ما بين القطاعات الاقتصادية العراقية ، لأنه لو كانت تلك العلاقات التشابكية قوية إلى حد ما ، لما وصلت نسبة إيرادات القطاعات الأخرى إلى هذه النسبة المتدنية وهذا يعني حصول اختلال في هيكل الانتاج فالزراعة والصناعة وخصوصاً التحويلية لم تساهم بشكل فعّال في الاقتصاد العراقي .

٢– **اختلال التجارة الخارجية** : إن اختلال التجارة الخارجية هو اختلال متولد من اختلال الهيكل الإنتاجي ، حيث إن زيادة الاعتماد على القطاع النفطي يعني زيادة صادراته إلى الخارج ، التي تدخل في في حساب الميزان التجاري موضحة الفائض الذي يحصل فيه ، وهذا ما يولد عوائد ضخمة تغض النظر عن أهمية تفعيل المنتجات الأخرى وبالآتي حدوث ما يعرف بالتركز السلعي للصادرات أي إن الدولة لا تصدر إلا سلعة واحدة وهي النفط ، الذي يكون محفوفاً بكثير من المخاطر نتيجة ارتباطه بالعوامل الخارجية فضلاً عن العوامل الداخلية ، وان عدم الاهتمام بتفعيل القطاعات الأخرى والاسترخاء على وسادة النفط ، يعني زيادة الاستيرادات من المنتجات الأخرى التي لم تعطى الأهمية وحصول ما يعرف بالانكشاف التجاري ، أي إن زيادة عوائد النفط وبشكل كبير تعمل على خلق فجوة كبيرة بين العرض الكلي والطلب الكلي وهذه الفجوة يتم تغطيتها عن طرق الاستيراد لان الجهاز الإنتاجي يتسم بعدم المرونة وعدم الاستقرار [١٨] .

فميزان المدفوعات العراقي يعاني من عجز تام في حقيقته وإن كنت فقرة الميزان التجاري تسجل فائضاً ، لكنه فائض ناتج عن فهم خاطئ في الحسابات القومية التي لا تفرق بين الثروة بوصفها (رصيد) والدخل بوصفه (تيار أو تدفق) ، وبالآتي يحصل تضخم للقيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية ، ويترتب على ذلك مغالطات كثيرة في مقدمتها المبالغة في حجم الدخل القومي . فالنفط ثروة ناضبة وليس سلعة أو رأس مال ثابت أُعيد إنتاجها بقوة العمل [١٩] .وإجلاءًللأمر نفترض الفرضية الآتية: لو تم رفع عائدات النفط من الحساب التجاري العراقي فماذا يحصل للتجارة الخارجية العراقية ؟ الجواب واضح في غاية الوضوح أي سوف يكون الاختلال في التجارة الخارجية اوضح من الشمس في رابعة النهار ، ولن يكون هناك أي فائض في الحساب التجاري .

٣–**اختلال هيكل الموارد المالية:** نتيجة الاعتماد الكبير على النفط في بلد كالعراق أدى إلى زيادة تدفق العملات مقابل انخفاض وتقليص دور الايرادات الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم والغرامات ودخل أملاك الدولة وغيرها [٢٠]، وهذا الاختلال بين الايرادات الاعتيادية والايرادات الريعية له سلبيات عديدة فمثلاً زيادة العوائد النفطية بالعملة الأجنبية تؤدي إلي رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى ، يترتب على ذلك إضعاف قدرة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعية والزراعية . علي المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث

[١٧]- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري ، أثر الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، ٢٠١٢ ص١١٨ .

[١٨] -كاظم علاوي كامل ، دراسة تحليلة لواقع الاقتصاد العراقي ، منشور ، مجلة الغري للعلومالاقتصادية والادارية ، المجلد الاول ، العدد (٢) ، السنة الاولى ، ٢٠٠٥ ، ص ٩ .

[١٩]-عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة ، الطبعة الاولى ، مطبعة البينة ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٣ .

[٢٠]- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولية، أضف الى ذلك أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي[٢١]

كذلك يؤدي إلى الفساد لان زيادة الدولارات النفطية تجعل وظيفة الطبقة الحاكمة وظيفة توزيعية فقط فالدولة نتيجة سوء الادارة وضعف القيادة وعدم الوطنية ترفع يدها عن الضرائب وهذا يؤدي إلى غياب الرقابة والإشراف والشفافية لان الطبقة الحاكمة لم تفرض على المواطن الضريبة وبالآتي فإن المواطن لم يطالبها بشئ ، وبالآتي تستطيع الطبقة الحاكمة أن تحول مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن موازنة الدولة أو خزينتها [٢٢] .

٤- **تفوق القطاع العام على القطاع الخاص** : يفترض التحول نحو الخصخصة كنموذج لتنظيم الاقتصاد تقليص واسع النطاق في مجال مشاركة الدولة في العملية الاقتصادية وتدعو إلى تصفية تامة لقطاع الدولة تحت شعار الخصخصة الكاملة[٢٣] ، وهذا ما اتخذته الادارة الامريكية منهاجاً لها بعد عام ٢٠٠٣ بقيادة بول بريمر عندما قام بخصخصة مشروعات الدولة ، بما فيها صناعة النفط والسماح للشركات الاجنبية في العراق بالتملك الكامل ١٠٠ % في الاستثمار والسماح لها بتحويل ارباحها دون أن تدفع عنها ضرائب متجاوزاً بذلك المؤسسات العراقية في منح العقود الاجنبية [٢٤] . لكن مع ذلك ، وعلى الرغم من الايجابيات التي تصاحب الخصخصة المعتدلة التي تهتم بالمصالح الوطنية أولاً وآخراً وليس لمصالح الشركات الاجنبية أو غيرها ، إلا ان الخصخصة ما زالت موقوفة تحت سجن الدولة ولم ترى بصيصاً من النور إلا في مجالات ضيقة لا تخدم الاقتصاد العراقي ، أي مازالت الدولة هي المنظم للاقتصاد العراقي وبالخصوص الثروة النفطية وأصبحت مسألة التحول نحو الخصخصة هي مسألة سياسية بالدرجة الأولي تؤثر وتتأثر بالاصطفاف السياسي الذي يمس شكل الدولة والمجتمع معاً . نعم المطلوب من الاستثمار الأجنبي ليس شراء المشروع القائم لأن ذلك ينطوي على تبديل الملكية فقط دون أن يحصل تغير في الناتج المحلي ، وكذلك الحال بالنسبة رأس المال المحلي عندما يستثمر في شراء مشروع محلي قائم ، فهو يحرم الاقتصاد من الاستثمار الحقيقي لرأس المال هذا باستثماره في مشروع جديد قادر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي [٢٥] . ويذكر الدكتور أحمد ابريهي علي بخصوص تفوق القطاع العام على القطاع الخاص "يبقى الدور الحكومي واسعاً في الاقتصاد العراقي ليس بسبب التقاليد الراسخة وإنما لأسباب موضوعية ومنها طبيعية . فعلى سبيل المثال ان القطاع الزراعي ، وعلى الرغم من انسحاب الحكومة من الأنشطة الإنتاجية ، سوف يعتمد مستقبل الزراعة على الجهد الحكومي أساساً ([٢٦]) .

٥- **البطالة والفقر** : تفاقمت مشكلة البطالة في العراق بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ وتحولت إلى معضلة عجزت الحكومات المتعاقبة عن ايجاد الحلول المناسبة لها [٢٧]فهي أخذت تشكل هاجساً مقلقاً للدولة بعد ان تفاقمت معدلاتها وتنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة إلى الارتفاع ليصل إلى ٢٨%حسب مسح التشغيل والبطالة لعام٢٠٠٣ ثم تراجع إلى ١٨%

---

[٢١]- مجدى صبحى، لعنة الموارد الطبيعية .. و مستقبل دولة الريع النفطى، مقال منشور على الموقع التالي :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٧١٥٧٣&eid=٦٥٥

[٢٢] - حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، الطبعة الاولى ، الناشر مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٣ ،ص ٦١-٦٣ .

[٢٣]-عاطف لافي مرزوك ، الاقتصاد العراقي : رؤية تنموية ، منشور ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد (٣) السنة الاولى ، ٢٠٠٧ ، ص٣٦ .

[٢٤]- علي عبد اللطيف جاسم العزاوي ، واقع القطاع النفطي ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣ ، بحث منشور على الانترنيت .

[٢٥]- عاطف لافي مرزوك ، مصدر سابق ، ٣٧ .

[٢٦]-احمد ابريهي علي ، النفط والمالية العامة وأفاق التنمية في العراق ، منشور ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٧ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٩ .

[٢٧]- عبد الجبار عبود الحلفي ، مصدر سابق ، ص ٧١ .

عام٢٠٠٦وإلى١٥% عام٢٠٠٨وهذا الانخفاض يعزى إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥والهادفة إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة والجهازالأمني[٢٨]، وهذا ما يفسر الدور الكبير للقطاع العام في الاقتصاد العراقي . وعلى رغم الانخفاض الذي في معدل البطالة نتيجة اتباع الدولة ما يعرف بشبكة الرعاية الرعاية الاجتماعية الذي رصدت الدولة له ٣٣٠ نليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ من أجل التخفيف من حدة الفقر والبطالة [٢٩] إلا انه ما زال مرتفعاً لان معدل البطالة الطبيعي هو ٤ % والذي يعتبره البعض هدفاً مؤقتاً [٣٠] .

وأما من ناحية الفقر فإن تاريخ العراق الاقتصادي الحديث يعتبر أبرز مثل على التناقض الصارخ في العالم، بين وفرة الثروات الطبيعية وضآلة المنجزات، أو بين غنى البلاد وفقر السكان، حيث يجمع العراق بين وفرة المياه والمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة نسبيه في عدد السكان وموارد طائلة من النفط[٣١]، إلا إنه مازال وسيتقى يعاني من الحرمان الذي أصاب سكانه ، مالم تتخذ الاجراءات والاساليب اللازمة والمناسبة للتخفيف من حدّة الفقر.وعلى رغم التراجع الذي حصل لصادرات العراق النفطية ما بعد عام ٢٠٠٣ إلا ان هناك تغير في توزيع الثروات حيث أصبحت تعويضات المشتغلين ١٩.٧ % وفائض العمليات ٨٠.٣ % انعكس ايجاباً في إعادة ترميم وإيجاد طبقة وسطى من الموظفين الحكوميين والعسكريين ، كانت قد ذابت في ظل النظام السابق والحصار الاقتصادي إلا ان ذلك لازال دون مستوى الطموح ولازال هنالك ٢٣ % من الشعب العراقي دون خط الفقر [٣٢] .

٦- **انهيار البنى الارتكازية** : وهذا يشمل قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل وأنظمة الخدمات العامة في الصحة والتعليم والاتصالات، بسبب سوء ادارة هذه المرافق وقلة الاستثمارات لصيانة الطاقات المتاحة فيها وادامتها لكي تتناسب مع الطلب المتنامي الناتج عن النمو السكاني خلال العقود الماضية، ويعود سبب ذلك إلى الحروب والنهب والتخريب الذي حصل بعد غزو العراق.

ثانياً – واقع الأنشطة الاقتصادية في العراق

انسجاما مع السمات أعلاه سوف نزيد الأمر وضوحاً في تفصيل الاقتصاد العراقي من حيث مساهمة الأنشطة الاقتصادية ولكن ليس من باب الإسهاب ، أي سوف نشرح بمجرد ما يوصلنا إلى الفهم السلس ، وذلك من خلال الجدول الآتي

[٢٨]-وزارة التخطيط (خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) ، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦-٣٧ .
[٢٩]- عبد الجبار عبود الحلفي ، مصدر سابق ، ص ٧٥ .
[٣٠]- مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٩٩ ، ص ٤٣٨ .
[٣١]– يوسف عبدالله صايغ ، اقتصادات العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص١٩.
[٣٢]- عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية .. خيارات الانطلاق ، الطبعة الاولى ، الناشر مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٣ ، ص ٩٤ ،

جدول (١) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق ، للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات و الصيد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلىGDP %	نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع النقل والموصلات والخزن إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق وما شابه إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع المال والتامين والخدمات والعقارات إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إلى GDP %
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٨.٤١	٦٨.٨٦	١.٠٣	٠.٢٢	٠.٧٣	٧.٧٢	٦.٤٧	١.٣٢	٦.٢٨
٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٦.٩٤	٥٧.٩٦	١.٧٦	٠.٨٣	١.٢٨	٨.٣٢	٦.١٠	٦.٩٣	١٠.٣٧
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٦.٨٩	٥٧.٨٤	١.٣٢	٠.٨٠	٣.٦٥	٨.٠١	٥.٧١	٧.٤٥	٨.٨٥
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٥.٨٣	٥٥.٤٨	١.٥٤	٠.٨٢	٣.٦١	٧.٠٥	٦.٦٤	٨.٣١	١١.٢٢
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١.٤	٤.٩٣	٥٣.١٨	١.٦٣	٠.٨٧	٤.٤٢	٠.٦٦	٦.٢٦	٩.٧٥	١٢.٨٣
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٣.٨٥	٥٥.٧٤	١.٦٨	١.١٧	٤.١٩	٥.٤٦	٥.٣٤	٨.٥٥	١٤.٩١
٢٠٠٩	١٣١٢٧٥٥٩٢.٦	٥.٢٠	٤٣.٥٧	٢.٦٠	١.٧٦	٤.٢٩	٦.٤٦	٧.٨٥	٠.٨٦	١٨.١٦
٢٠١٠	١٥٩٦٠٧١٢٣.٦	٥.٢٤	٤٦.٧٧	٢.٣٠	١.٥٤	٥.٥٣	٥.٨٧	٧.٦٣	١.٢٩	١٥.٨٤
٢٠١١	٢١١٣٠٩٩٥٠.٦	٤.٢	٥٤.٧	١.٨	١.٣	٤.٩	٤.٩	٦.٦	٨.٥	١٣.١
٢٠١٢	٢٤٤٥٠٢٦٤٦.١	٤.٠٨	٥٣.١٩	١.٧٢	٠.٩٩	٥.٦٣	٤.٧٣	٦.٣٩	٨.٧٩	١٤.٩٣
متوسط المدة	١٢٦.٧١١٩٨٨.٩	٥.٥٥	٥٤.٧٢	١.٧٣	١.٠٣	٣.٨٢	٥.٩٢	٦.٥٠	٦.١٧	١٢.٦٥

مليون دينار عراقي.

المصدر : سوزان علي مرزة الطائي ، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارةخاصة إلى العراق ، رسالة مقدمة إلمجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء ، ٢٠١٤ ، ص ١١٠ .

نرى وبشكل واضح من خلال الجدول أعلاه إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي اي انه يعتمد على الموارد التي لم يساهم في تكوينها اقتصادياً وسوف نلاحظ ذلك في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية .

قطاع الزراعة والغابات والصيد :تباينت نسب مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفينة المدروسة إلا إن ذلك التباين رافقه حقيقة واضحة وهي إن نسب المساهمة لهذا القطاع آخذة بالانخفاض ، أي انها بلغت في عام ٢٠٠٣ ما يساوي ٨.٤١ % من الناتج المحلي ثم أخذت بالارتفاع والانخفاض إلى إن بلغت ٤.٠٨ % من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢ أي إنها انخفضت بمقدار النصف، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة عوامل تتمثل في انهيار البنى التحتية الرئيسية والمساعدة للقطاع الزراعي ، العوامل الطبيعية التي تؤثر على الزراعة بشكل مباشر المتمثلة ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وانخفاض نسبة هطول الأمطار

ندرة المياه في فصل الصيف وغيرها ، العوامل السياسية والأمنية فالخلافات السياسية تؤثر على الوضع الامني الذي ينعكس بشكل مباشر على الوضع الزراعي وهذا ما شاهدناه خلال ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ ، العوامل الاقتصادية مثلاً سياسة الدولة تجاه الزراعة(الدعم) ، القروض ، التكنلوجيا ، المنافسة الاجنبية ،... والعامل الاخير والاهم هو زيادة الاعتماد على العوائد النفطية دون الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى وعلى راسها الزراعة والصناعة التحويلية .فتشير الدراسات القياسية إلى إن إيرادات الصادرات النفطية لم يكن لها تأثير فاعل في القطاع الزراعي على رغم محدودية احتياجاته للانتاج ، مما سبب تخلف وسائل الانتاج المستعملة في هذا القطاع وكذلك انخفاض الانتاجية سواء كانت انتاجية الارض الزراعية أم إنتاجية العمل الزراعي ، إضافة إلى ضعف التكنلوجيا المستخدمة في هذا النشاط نتيجة تخلف وسائل البحث والتطوير والتدريب وكذلك ضعف التنظيمات الزراعية وعدم الالتزام بالخطط الانتاجية المقررة [٣٣].

١- **قطاع التعدين والمقالع (الصناعة الاستخراجية)** :يسيطر على هذا القطاع عنصر النفط ، لذلك دائماً ما يسمى هذا القطاع بالقطاع النفطي الذي الذي له علاقة قوية بالاقتصاد العراقي ، إذ إن القطاع النفطي يلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في التنمية الاقتصادية ، وتعتمد موازنة الحكومة وبشكل كبير على العوائد النفطية ، التي تشكل ما نسبة ٩٧% من من مجموع الإيرادات الحكومية ، وعليه فهو يعتبر المصدر الرئيسي للموارد المالية من العملات الأجنبية والآتي تكمن أهميته الإستراتيجية في تمويل أوجه الإنفاق الاستثماري اللازم لعملية إعادة أعمار العراق[٣٤] . فعلى على رغم انخفاض نسبة مساهمته من٦٨.٨٦ % في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٣.١٩ % في عام ٢٠١٢ إلا إنها مازالت مرتفعة ولم تنخفض إلى النصف كما حصل في الزراعة ، وقياساً بمساهمة القطاعات الأخرى . وتكمن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ، على الرغم من انخفاضها عند مقارنتها في انتاجية عام ١٩٧٩ عندما بلغت ٣.٧ مليون برميل يومياً ،إلى الاحتياطي النفطي الذي تتراوح (١١٢ – ٢٠٠) وهذه البيانات تعود إلى عام ٢٠٠١ ، ويشير المختصين من الجيولوجيين إلى انهسوف يزداد بمقدار ٤٥ – ١٠٠ مليار برميل احتياطي [٣٥] ، كذلك يرجع إلى ارتفاع انتاج النفط ما بين نهاية عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ عندما وصل إلى ٢.٥٨٠ الف برميل يومياً في كانون الثاني ٢٠٠٣ قبل احتلال العراق [٣٦] ، وعلى رغم انخفاض الانتاج ما بعد منتصف عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب ظروف الاحتلال وتداعياته على الوضع الامني والاقتصادي وكذلك في ٢٠٠٤ ، ثم أخذ بالارتفاع اعتباراً من ايار ٢٠٠٥ حيث بلغ الانتاج الصافي (١.٩) مليون برميل يومياً ، واستمر الانتاج بهذه الطريقة البسيطة ، إلا إن الاسعار إتخذتإتجاهاً معاكساً أي انها أخذت بالارتفاع حيث بلغت ما يقارب ٤٠ دولار في عام ٢٠٠٤ ، ثم تجاوزت الـ ٥٠ دولار في عام ٢٠٠٥ ، واستمرت لتصل إلى ٦٠ دولار في عام ٢٠٠٦ ، ثم قفزت إلى ١٣٠ دولار في عام ٢٠٠٨ فحققت بذلك أعلى ارتفاع لها [٣٧] فلو فرضنا ان الاسعار سايرت الانتاج النفطي العراقي ، فماذا سوف يحصل للاقتصاد العراقي ونحن

---

[٣٣]- عبد الكريم عبد الله واحمد اياد ابراهيم ، التباطؤات الزمنية في ايرادات الصادرات النفطية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٥) ، منشور ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد الرابع والعشرين ، ٢٠١٠ ،ص ٦٩ .

[٣٤]- أحمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، الطبعة الثالثة ،الناشر شركة العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان ، ٢٠١٠ ، ص١١٦ .

[٣٥]- عاطف لافي مرزوك ، تطور القطاع النفطي والادارة الريعية تقييم وحلول ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٧ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٧٥ .

[٣٦]- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري ، مصدر ، سابق ، ص ١٢٥ .

[٣٧]- مازن عيسى الشيخ راضي وفرحان محمد حسن ، مستقبل السياسة المالية في العراق : بين الريعية واللاريعية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع ، السنة التاسعة ، العدد الثامن والعشرون ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٥ .

نعلم ان الاقتصاد يعتمد عليه بشكل كبير ؟ لهذا فإن نسبة مساهمة القطاع النفطي وإن كانت (كما في الجدول) آخذة بالانخفاض إلا ان تلك الارتفاعات عملت تقليص أو التخفيف من شدة الانحدارات التي سوف تحصل لو سايرت الاسعار النفطية الانتاج النفطي في العراق .وحسب تقديرات خطة التنمية الوطنية بان صادرات النفط سوف ترتفع من ٢.١٥٠ الف برميل يوميا في عام ٢٠١٠ إلى ٣.١٠٠ الف برميل يومياً في عام ٢٠١٤ ، وذلك بما يتوافق مع ما يعقده العراق من عقود مع الشركات الاجنبية لزيادة كمية نتاج وتصدير النفط . [٣٨]

٢- **قطاع الصناعة التحويلية** :على الرغم من إن العراق يمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية والبشرية تؤمن ميزة نسبية لكثير من الأنشطة الصناعية كالصناعات البتروكيماوية والكيماوية والأسمدة والأسمنت والصناعات الغذائية ، مما يشكل منطلقا مهما لتنويع الإقتصاد الوطني وتنشيطة مساهمة القطاع الخاص وتامين فرص العمل[٣٩]، إلا إنه مازال يخضع لاقتصاد قصير العمر يسمى بـ " الاقتصاد الريعي " ليس هذا فحسب بل إن هذا الاقتصاد له سلبيات جانبية أُخرى كثيرة منها البطالة والتضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات فضلاً عن المشاكل السياسية والاجتماعية والاقليمة والدولية ووو .كانت ومازالت الصناعة التحويلية في خندق لا يُعرف اسمه ، وهذا واضح وجليّ في الواقع والجدول أعلاه ، فكانت نسبة مساهمتها في عام ٢٠٠٣ تساوي ١.٠٣ % لكنها ارتفعت في عام ٢٠١٢ بشكل طفيف إلى ١.٧٣ % ، فلو كانت الصناعة التحويلية في العراق مرتفعة ، ليس كما في البلدان المتقدمة أي لو كانت الصناعة التحويلية العراقيةتساوي نصف مساهمة الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة ، في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ، لما رأينا البطالة المرتفعة ولا الاسعار المتضخمة ولا الانكشاف الاقتصادي المرتفع ... يرجع السبب في ذلك الانخفاض إلى ادارة البلد سواء السابقة أم الحالية ، لأنها غدت تبحث عن المكاسب المادية والاجتماعية من خلال زيادة عبئها على العوائد النفطية التي تتسم بالعمر القصير ، فلم تفكر تفكيراً منطقياً لأدامة مكاسبها من خلال تثبيت ركن من أركان الاقنصاد المتمثل بالصناعة التحويلية التي تعمل بدورها على تنشيط الركن الثاني ألا وهو القطاع الزراعي وهلم جراً .فالإدارة الحالية لم تعمل على التفعيل الحقيقي للصناعة التحويلية ، ولم تفسح المجال أمام القطاع الخاص ليقود الاقتصاد العراقي بمركبة الصناعة التحويلية ، وذلك من خلال توفير ما يحتاجه من أجل الوقوف على قدميه .

٣- **قطع الماء والكهرباء** :من خلال الجدول نلاحظ إن نسبة مساهمته كانت منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفينة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢ ويرجع السبب في ذلك إلى هشاشة الوضع الامني والسياسي , أنخفض الانتاج في الطاقة بقسميه النفطي وأنتاج الكهرباء إلى أدنى مستوياته، وأصبحت سياسة الطاقة تركز على تحقيق زيادة في الاحتياطيات النفطية والغازية والتوسع بطاقات انتاج وتصدير النفط الخام والغاز وتلبية الاحتياج المحلي المتنامي للمنتجات النفطية والغاز وتحسين نوعيته وكذلك دعوة الشركات الاجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود أستثمارية منها عقود مشاركة الانتاج ، ان هذا الاهتمام بالقطاع النفطي عمل على تذويب أهمية القطاع الكهربائي ، مما جعل عجز توليد الطاقة يأخذ بالتزايد وذلك بسبب نتائج الحروب والحصار الاقتصادي وتوقف الخطط التنموية وزيادة إستهلاك الطاقة المستهلك مما نجم عنها تزايد فجوة العجز حيث بلغت طاقة التوليد المتحققة كمعدل سنوي٣٤٠٩ميكاواط مقابل طلب٤٦٥٣ ميكاواط خلال عام ٢٠٠٣اي بنسبة عجزمقدارها٢٧ % [٤٠]، أضف إلى ذلك إلى تلك الاسباب ،تقادم وحدات التوليد

[٣٨]- وزارة التخطيط (خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) ، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦ .
[٣٩]- وزارة التخطيط ، نفس المصدر ، ص٢٦ .
[٤٠]- وزارة التخطيط ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

وشبكات النقل والتوزيع. وعدم كفاية الوقود المطلوب للتشغيل بصورة مستمرة كما ونوعا . وشحة المياه وتأثيرها على تشغيل المحطات الكهرومائية. وصعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصا بالنسبة للمشاريع القديمة. وقلة القوى العاملة المدربة . والوضع الامني غير المستقر . وصعوبة الايفاء بالالتزامات المالية التي تعرقل تنفيذ الخطط الاستثمارية . والتعرفة المدعومة تخلف اللاوعي في إستهلاك الكهرباء

المبحث الثالث : تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي

بعد ان تم توضيح التبعية بشكل نظري في المبحث الاول من حيث المفهوم والاسباب ومؤشرات الدلالة على التبعية التجارية ، وكذلك تم توضيح الاقتصاد العراقي بشكل مختصر من حيث سماته واهم الانشطة الاقتصادية فيه ، لابد الآن في المبحث الثالث أن نعمل الربط مابين المبحث الاول والمبحث الثاني أي تطبيق مؤشرات التبعية التجارية على الاقتصاد العراقي كي نبين هل ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع لقطاع التجارة الخارجية بالمفاهيم التي تم توضيحها في المبحث الاول ؟ فعندما يتضح من خلال القياس ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع لابد لصاحب القرار سواء كان اقتصادياً أم سياسياً أم غيره ، ومن خلال التنسيق فيما بينهم ، ان يتخذوا القرار المناسب لتجريد الاقتصاد العراقي من التبعية لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد العراقي متمثلة في قتل الصناعات الوطنية القائمة والناشئة ، وكذلك استنزاف الثروات الوطنية عن طريق الاستيراد والاستهلاك ، كما تؤدي إلى زيادة التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع لوجود طبقة محتكرة للفائدة الناتجة عن التبادل التجاري وأخيراً ترك الاقتصاد العراقي مثخناً بالجراح التي لا يستطيع شراء الأدوية لعلاجها .وعليه سوف يتم التطبيق الآن وكما يأتي:

١- **درجة الانكشاف التجاري** : إن الاقتصاد العراقي يعتمد وبشكل كبير على التجارة الخارجية ، حيث يقوم العراق بتصدير الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيمياوية وآلات ومعدات النقل والمصنوعات وسلع غير مصنفة ، لكن حصة الأسد في التصدير هو الوقود المعدني (النفط الخام) الذي يتميز بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي ، وفي نفس الوقت يقوم العراق باستيراد الأغذية والمشروبات والمواد الخام والمواد الكيمياوية وآلات ومعدات النقل والمصنوعات وسلع غير مصنفة [٤١] ، ولرُب سائل يسأل لماذا يتم تصدير واستيراد الأغذية والمشروبات في نفس الوقت ؟ من غير المنطق أن يقوم العراق باستيراد ما يصدره ضمن حقل الأغذية والمشروبات ، نعم العراق وأي بلد آخر ، يقوم بتصدير السلعة التي يمتلك فيها ميزة نسبية بعد تغطية حاجة الاقتصاد المحلي ، فعلى سبيل المثال يقوم العراق بتصدير التمور وفي نفس الوقت يقوم باستيراد التمور ولكن بشكل مُعلب وهكذا بالنسبة لجميع السلع .

المهم هنا معرفة ، هل إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد منكشف تجارياً على الاقتصاد العالمي ؟ وإذا كان الاقتصاد العراقي منكشف تجارياً على الاقتصاد العالمي هل هو اقتصاد ذو قاعدة انتاجية متطورة ومتنوعة بحيث جعلت الاقتصاد العالمي يعود للاقتصاد العراقي ليلبي حاجته ، وهذا هو الذي جعل الاقتصاد العراقي منكشف تجارياً نتيجة التطور الاقتصادي، أم إن الاقتصاد العراقي ، اقتصاد يعاني من التخلف الشديد في قاعدته الإنتاجية ، يجعله(التخلف) غير قادر على تلبية ما يحتاجه البلد محلياً فضلاً عن الطلب الخارجي ، فيقوم باستيراد كل ما يحتاجه من الخارج لتلبية حاجته المحلية ، وهذا ما يجعله منكشف تجارياً على الاقتصاد العالمي ،

[٤١]- النشرة الإحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٦ .

ويمكن توضيح درجة الانكشاف التجاري من خلال الجدول الآتي :

جدول(٢) يوضح درجة الانكشاف التجاري للعراق للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) بملايين الدولارات

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	حجم التبادل التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف التجاري*
٢٠٠٤	١٦.٠٥٦	١٠.٣٣٧	٢٦.٣٩٣	٢٦.١٧٥	١٠٠.٨٣
٢٠٠٥	١٧.٦٢٤	١٢.٩٦٤	٣٠.٥٨٨	٣٦.٢٤٣	٨٤.٤
٢٠٠٦	٢٧.٤٥٨	١٣.٣٤١	٤٠.٧٩٩	٥٤.٤٧٥	٧٤.٨٩
٢٠٠٧	٣٥.٢٠١	٢٤.٨٧٢	٦٠.٠٧٣	٧٤.٢٣٥	٨٠.٩٢
٢٠٠٨	٥٦.٨٣٩	٢١.٦٣٦	٧٨.٤٧٥	١٠٤.٦٧	٧٤.٩٧
٢٠٠٩	٣٦.٢٢	٢٣.٨٦٨	٦٠.٠٨٨	٩٤.٢٩١	٦٣.٧٣
٢٠١٠	٤٦.٦٤	٢٨.٢٥٩	٧٤.٨٩٩	١١٠.١٣	٦٨.٠١
٢٠١١	٧٠.٨١١	٣٦.١٨٩	١٠٧	١٥٣.٠٣	٦٩.٩٢
٢٠١٢	٨٤.٧٣١	٤٥.٥١٦	١٣٠.٢٥	١٨٤.١٩	٧٠.٧١
٢٠١٣	٨٢.٥٥٦	٥١.٧٨٤	١٣٤.٣٤	١٩٥.٣٨	٦٨.٧٦
المجموع					٧٥٧.١٤
المتوسط					٧٥.٧١٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

البيانات من ٢٠٠٤-٢٠١١ مأخوذة من : النشرة الإحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٢ ، ص ١١٧-١١٩ ، ص ٥٢ .

البيانات من ٢٠١٢-٢٠١٢ مأخوذة من : النشرة الإحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٥، ص١٢٢-١٢٤ ، ص ٥٦ .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن الاقتصاد العراقي منكشف على العالم الخارجي بشكل تام ، إذ نلاحظ إن درجة الانكشاف التجاري وصلت إلى أكثر ١٠٠ إذ بلغت ١٠٠.٨٣ ، وهذا الانكشاف لا يعود إلى اعتماد الاقتصاد العالمي على الاقتصاد العراقي في تلبية ما يحتاجه من سلع وخدمات ، لا ، بل إن الاقتصاد العراقي يعتمد على الاقتصاد العالمي (التجارة الخارجية) في تلبية كل ما يحتاجه عن طريق التصدير والاستيراد ، وهذا يعود إلى فقدان العراق للقاعدة الانتاجية المتطورة والمتنوعة نتيجة دخوله في عام ١٩٨٠ الحرب مع إيران واستمرت لمدة ثمان سنوات ، حيث جاءت نهاية الحرب بدايةً لمشاكل اقتصادية جديدة كالتضخم وعبء الديون وانخفاض عوائد النفط والبطالة المتأتية من تسريح أفراد فوات الجيش ، مع وجود اقتصاد معسكر لا يساعد على تقويض المشكلة الاقتصادية رغم مساعي الحكومة إلى تغيير سياستها الاقتصادية وإتباع أنظمة اقتصادية تتلائم مع الوضع الاقتصادي للبلد مثل دمج

* تم الحصول على درجة الانكشاف التجاري من خلال تقسم حجم التبادل التجاري على الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في ١٠٠

الصناعات المدنية والعسكرية ، إلا إنها لم تستطيع حل الأزمة الاقتصادية [٤٢]، وبعد سنتين هاجم الكويت فجاء الرد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في حرب ١٩٩١ ، أضف إلى ذلك إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس على العراق ، كذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ وما تلاها من أزمات اقتصادية وخصوصاً الفساد الاداري والمالي ، كل ذلك أدى إلى تحطيم البنية التحتية والقاعدة الانتاجية للبلاد

وعلى الرغم من الانخفاض والارتفاع في درجة الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي إلا إنها بشكل عام تتجه نحو الانخفاض إذ بلغت ٦٨.٧٦ % في عام ٢٠١٣ بعد إن كانت ١٠٠.٨٣ % في ٢٠٠٤ ، وعلى الرغم من هذا الاتجاه نحو الانخفاض إلا إن درجة الانكشاف ما زالت مرتفعة ، لأن درجة الانكشاف ينبغي أن لا تتجاوز ٤٥ % كما ينبغي أن لا تنخفض عن ٢٠ % ، علماً إن متوسط درجة الانكشاف التجاري بلغت أكثر من ٧٥ % أي إن حجم التجارة الخارجية بلغ أكثر من ٧٥ % من حجم الناتج المحلي الإجمالي .وبناءاً على ما تقدم ، إن الاقتصاد العراقي مندمج وبنسبة عالية في السوق الدولية وهذا يعني إنه اقتصاداً مكشوفاً للمؤثرات الخارجية فتنعكس علية تقلبات السوق الدولية او تدخلات البلدان المتقدمة التي لها تأثير كبير على تلك السوق بحكم قدرتها الانتاجية والمؤسسية العالية في ادارة الاقتصاد ، وهو ما يعني إن الاقتصاد العراقي في تبعية تجارية للاقتصادات المتقدمة .

٢- **درجة التركيز السلعي للصادرات** : أي هل إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد متنوع في صادراته أم إنه اقتصاد يعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل جداً ؟ في حالة إن الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير سلع متنوعة ، هذا يعني إن العراق يمتلك قاعدة إنتاجية واسعة متنوعة وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد غير تابع ليس هذا فحسب ، بل يكون اقتصاد متبوع الدول الأخرى ، وهذا ما يزيد من فعّالية الاقتصاد العراقي محلياً ودولياً .

أما إذ أعتمد على تصدير سلعة واحد أو عدد محدود من السلع ، هذا ما يعكس حال القاعدة الإنتاجية العراقية ، وبالتي سوف يكون العراق تابع للعالم الخارجي ، نتيجة التقلبات والمشاكل التي تتعرض لها تلك السلع المحدودة ، وبما إن العراق يعتمد وبشكل مركز على تصدير الوقود المعدني الذي يتميز بالتذبذب الشديد في أسعاره ، هذا ما يجعل كل من الاستثمار والانتاج وغيره من المتغيرات الاقتصادية تابعة للتغيرات التي تحصل في الوقود المعدني ، وبما إن الاقتصاد العراقي غير متنوع والدليل على ذلك هو تركيزه على الوقود المعدني ، إذن سوف يكون تابع تجارياً للعالم الخارجي من أجل تلبية كل ما تحتاجه القطاعات الاقتصادية والمجتمع ، ويمكن توضيح مدى التركز السلعي للصادرات العراقية في الجدول الآتي :

جدول (٣) يمثل درجة التركيز السلعي للصادرات العراقية للفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) بملايين الدولارات

السنة	صادرات الوقود المعدني	إجمالي الصادرات	درجة التركيز السلعي للصادرات
٢٠٠٤	١٥.٩٦	١٦.٠٥٦	٩٩.٤
٢٠٠٥	١٥.٥٦٧	١٧.٦٢٤	٨٨.٣٣

[٤٢]- احمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، الطبعة الثالثة ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤٦ .

٢٠٠٦	٢٧.٢٥٨	٢٧.٤٥٨	٩٩.٢٧
٢٠٠٧	٣٤.٩٤٤	٣٥.٢٠١	٩٩.٢٧
٢٠٠٨	٥٦.٤١٤	٥٦.٨٣٩	٩٩.٢٥
٢٠٠٩	٣٥.٩٤٩	٣٦.٢٢	٩٩.٢٥
٢٠١٠	٤٦.٢٩١	٤٦.٦٤	٩٩.٢٥
*٢٠١١	٨٢.٩٨٦	٨٣.٢٥٥	٩٩.٧١
٢٠١٢	٨٤.٠١٨	٨٤.٧٣١	٩٩.١٦
٢٠١٣	٨١.٨٥٥	٨٢.٥٦٦	٩٩.١٤
المجموع			٩٨٢.٠٣
المتوسط			٩٨.٢٠

المصدر :الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التجارة ، متاح على الموقع الآتي http://www.cosit.gov.iq/ar/pop-main

نرى من خلال الجدول أعلاه ومن خلال هذا المؤشر ،أن الاقتصاد العراقي لا يتميز بالتركيز السلعي للصادرات فقط بل هو في قمة التركيز السلعي للصادرات ، إذ بلغ متوسط التركيز السلعي للصادرات أكثر من ٩٨% من إجمالي الصادرات ، وهذا ما يعني إن الاقتصاد العراقي لا يُصدر سلع زراعية أو صناعية أو غيرها إلا بنسبة لا تتجاوز ٢ % من إجمالي الصادرات ، في حين تمثل صادرات الوقود المعدني المرتبة الأولى من بين الصادرات الإجمالية إذ بلغت أكثر من ٩٨% ، وكما ذكرنا آنفاً ، إن الوقود المعدني يتميز بالتذبذب الشديد ونتيجة اعتماد العراق عليه هذا ما سوف يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد تابع للعالم الخارجي ، إذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه المجتمع من ناحية ، واعتماده على الوقود المعدني من ناحية أخرى الذي يتميز بالتذبذب الشديد من ناحية أخرى .

وبما إن التركيز السلعي للصادرات ينبغي أن لا يتجاوز أكثر من ٦٠ % من إجمالي الصادرات ، في حين إن مؤشر التركز السلعي لصادرات الوقود المعدني في العراق بلغت أكثر من ٩٨ % ، فالاقتصاد العراقي هو اقتصاد تابع للعالم الخارجي .

٣- **التركيز الجغرافي للصادرات**:أي هل إن العراق يُصدر ما ينتجه لدولة أو منطقة معينة أم لمجموعة دول أو مناطق ؟ إذا كان يُصدر لدولة معينة فإن العراق يمكن أن يتأثر بقرارات تلك الدولة ، فعلى سبيل المثال لو إن العراق كان يصدر منتجاته لدول ما وقامت تلك الدولة بفرض التعريفة الكمركية على الصادرات العراقية من أجل حماية

* بيانات عام ٢٠١١ مأخوذة من : مديرية إحصاءات التجارة ، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١٢، ٢٠١٣، ص٦.

صادراتها ، هذا سوف يعمل على رفع أسعار الصادرات العراقية وبالآتي انخفاض الطلب عليها ، وهذا ما يؤثر على حصيلة العراق من العملات الأجنبية التي تؤثر بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية سلباً وإيجاباً ، أو قيام دول منطقة معينة بتكوين تكتل اقتصادي من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين تلك الدول ، هذا سيولد الاستغناء عن صادرات العراق ، أو أي أمر آخر يزيد من مخاطر التعامل مع دولة أو منطقة معينة .في حين لو كان هناك توزيع جغرافي لصادرات العراق وعدم

اقتصاده على دولة معينه سوف لن تتعرض صادرات العراق لأي خسائر يمكن أن تتعرض لها لو كان العراق يتعامل مع دولة معينة .

وينطلق هذا المؤشر(التركيز الجغرافي للصادرات) من فرضية أن الدولة كالمستثمر الخاص الذي ينوع في محفظته الاستثمارية من اجل التقليل من المخاطر فالتنويع مطلوب ليس في السلع فحسب ، وإنما الدول التي يصدر أليها ايضاً ، بحيث إذا أغلقت الأسواق المألوفة أمامها تستطيع أن تتحول بسرعة وبأقل الخسائر الممكنة إلى أسواق بديلة ، ويمكن توضيح درجة التركيز الجغرافي للصادرات العراقية من خلال الجدول الآتي :

جدول (٤) يوضح درجة التركيز الجغرافي للصادرات العراقية للفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) بملايين الدولارات

السنة	اسم الدولتين المصدر إليهما	قيمة الصادرات إلى أهم دولتين	إجمالي الصادرات	درجة التركيز الجغرافي للصادرات
٢٠٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية واليابان	٩.٥٣٧	١٦.٠٥٦	٥٩.٤٠
٢٠٠٥	الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا	١٠.٦٠٣	١٧.٦٢٤	٦٠.١٦
٢٠٠٦	الهند والولايات المتحدة الأمريكية	١٤.٨٨٧	٢٧.٤٥٨	٥٤.٢٢
٢٠٠٧	الهند والولايات المتحدة الأمريكية	١٦.٧٢٤	٣٥.٢٠١	٤٧.٥١
٢٠٠٨	ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية	٢٦.٢٧٩	٥٦.٨٣٩	٤٦.٢٣
٢٠٠٩	الولايات المتحدة الأمريكية والهند	١٤.١٤٥	٣٦.٢٢	٣٩.٠٥
٢٠١٠	الولايات المتحدة الأمريكية والهند	١٨.١١٢	٤٦.٦٤	٣٨.٨٣
٢٠١١	الولايات المتحدة الأمريكية والهند	٣١.٧١٧	٧٠.٨١١	٤٤.٧٩
٢٠١٢	الولايات المتحدة الأمريكية والهند	٣٤.٩٦٣	٨٤.٧٣١	٤١.٢٦
٢٠١٣	الصين الشعبية والهند	٣٤.٢١٢	٨٢.٥٦٦	٤١.٤٤
المجموع				٤٧٢.٩٠
المتوسط				٤٧.٢٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على :

النشرة الاحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٥، ص١٢٢-١٢٤ ، ص ١٢٢-١٢٣.

في بداية الأمر أي من٢٠٠٤-٢٠٠٦ كان العراق يصدر أكثر من نصف صادراته إلى دولتين فقط وكما موضح في الجدول أعلاه ، ثم خفض صادراته نحو تلك الدولتين(بغض النظر عن أسمائهما المهم عدد الدول المصدر إليهما) خلال الفينة ٢٠٠٧-٢٠١٠ ، وهذا ما يعني إنه عمل على تنويع الصادرات جغرافياً أي عمل على توزيع الصادرات نحو دول أخرى ، لكن ليس بالمستوى المطلوب ، ثم عاد ليرتفع التركيز الجغرافي للصادرات العراقية خلال الفينة المتبقية ٢٠١١-٢٠١٣ ، هذا ما يعني إن العراق عمل على زيادة التركيز الجغرافي للصادرات نحو تلك الدولتين . كلما يزداد التركيز الجغرافي للصادرات كلما دلّ ذلك على زيادة التبعية والعكس بالعكس .

ويمكن توثيق ما تقدم من خلال ما تم ذكره ضمن هذا المؤشر في المبحث الأول أي إذا كانت نتيجة المعادلة أقل ٤٠ % هذا يعني إن تلك الدولة غير مستقلة وتابعة تجارياً للعالم الخارجي ، أما إذا كانت النتيجة أكثر من ٤٠ % فإن هذا يدل على إن الدولة مستقلة وغير تابعة تجارياً للعالم الخارجي . وعلى الرغم من وجود درجة للتركيز الجغرافي

للصادرات العراقية تقع تحت درجة ٤٠% وتحديداً عام ٢٠٠٩ عندما بلغت وعام ٢٠١٠ ٣٩.٠٥٣ % عندما بلغت ٣٨.٨٣٤ % إلا إنه بشكل عام ومن خلال النظر إلى المتوسط نلاحظ إن العراق تابع تجارياً على أساس هذا المؤشر لأن قيمة المتوسط لهذا المؤشر هي (٤٧.٢٩) أكبر من القياس المعياري والذي هو ٤٠% .

٤- **الميل المتوسط للاستيراد**تظهر التبعية التجارية بشكل واضح عندما يتم قياسها من خلال متوسط نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستهلاك ،فكلما ارتفعت نسبة الميل المتوسط للاستيراد العراقي كلما دلّ ذلك على اعتماد العراق العالم الخارجي في تلبية احتياجاته ، أي كلما ارتفعت النسبة كلما دلّ ذلك على تبعية الإنتاج العراقي للإنتاج العالمي ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي

جدول(٥) يوضح الميل المتوسط للاستيراد في العراق للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣

السنة	قيمة الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الميل المتوسط للاستيراد	النسبة المئوية للميل المتوسط للاستيراد
٢٠٠٤	١٠.٣٣٧	٢٦.١٧٥	٠.٣٩	٣٩.٤٩
٢٠٠٥	١٢.٩٦٤	٣٦.٢٤٣	٠.٣٦	٣٥.٧٧
٢٠٠٦	١٣.٣٤١	٥٤.٤٧٥	٠.٢٤	٢٤.٤٩
٢٠٠٧	٢٤.٨٧٢	٧٤.٢٣٥	٠.٣٤	٣٣.٥٠
٢٠٠٨	٢١.٦٣٦	١٠٤.٦٧	٠.٢١	٢٠.٦٧
٢٠٠٩	٢٣.٨٦٨	٩٤.٢٩١	٠.٢٥	٢٥.٣١
٢٠١٠	٢٨.٢٥٩	١١٠.١٣	٠.٢٦	٢٥.٦٦
٢٠١١	٣٦.١٨٩	١٥٣.٠٣	٠.٢٤	٢٣.٦٥
٢٠١٢	٤٥.٥١٦	١٨٤.١٩	٠.٢٥	٢٤.٧١
٢٠١٣	٥١.٧٨٤	١٩٥.٣٨	٠.٢٧	٢٦.٥٠
المتوسط				٢٧.٩٧

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢) .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ، إن قيمة هذا المؤشر تختلف من سنة لأخرى بين ارتفاع وانخفاض، إلا النسبة المئوية للميل المتوسط للاستيراد قد شكلت ٢٧.٩٧% هو الذي يوضح مدى الزيادة التي تذهب من الناتج المحلي الاجمالي لأجل الاستيراد. وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض إلا إنه بشكل عام متجه نحو الانخفاض ، حيث انخفضت من ٣٩.٤٩ % في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦.٥٠ في عام ٢٠١٣ ، وهذا الانخفاض هو مؤشر ايجابي بالنسبة للعراق أي إنه بدأ ينتج ما يحتاج إليه وتقليل اعتماده على الخارج ، وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا إن العراق

يقوم بتغطية الطلب المحلي من الحاجات الأساسية والتنموية المتزايدة ، نتيجة تخلف القاعدة الانتاجية في العراق مما جعله في الآتي عاجز عن توفير كل ما يحتاجه ومن ثم لجوئه إلى استيراد تلك الحاجات من العالم الخارجي ، وهذا ما يُزيد تبعية العراق للخارج .

أن كل المؤشرات السابقة مجتمعةً تعطي صورة واضحة عن الاقتصادي العراقي بأنه اقتصاد تابع للخارج تجارياً ، إذ بلغ متوسط درجة الانكشاف التجاري أكثر من ٧٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بلغ متوسط درجة التركيز السلعي للصادرات أكثر من ٩٨% من إجمالي الصادرات ، أما بالنسبة إلى متوسط درجة التركيز الجغرافي للصادرات بلغ أكثر من ٤٧% من إجمالي الصادرات ، وأخيراً ، نسبة الميل المتوسط للاستيراد تتراوح ما بين ٣٩.٤٩% ومابين ٢٠.٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي .

الاستنتاجات

١- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الإنتاجي والهيكل التجاري وهيكل الموارد المالية أضف إلى ذلك إلى شيوع الفقر والبطالة مع زيادة الفساد الذي يزداد يوماً بعد يوم وأخيراً انهيار البنى التحتية للبلد .

٢- ارتفاع درجة الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي بشكل كبير جداً وذلك بالاتجاه السلبي وذلك لأن العراق يعتمد على العالم الخارجي في تغطية الطلب المحلي إذ بلغ متوسط نسبة درجة الانكشاف التجاري أكثر من ٧٥.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤشر على تبعة العراق تجارياً للعالم الخارجي ، في حين إن زيادة اعتماد العالم الخارجي على العراق يعبر عنه بارتفاع درجة الانكشاف التجاري بالاتجاه الايجابي بالنسبة للاقتصاد العراقي لان ذلك يعبر عن قاعدة إنتاجية متطورة تخلق عملة أجنبية تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

٣- تبين من خلال البحث ، أن العراق يعتمد بل ويركز في صادراته على سلعة واحدة ، حيث بلغ متوسط درجة التركيز السلعي للصادرات أكثر من ٩٨% من إجمالي الصادرات العراقية ، وهي الوقود المعدني الذي يتميز بعدّة سمات سلبية كالنضوب واحتمال انخفاض قيمته الاقتصادية في حال تم اكتشاف بديل عنه بفعل التطور التكنولوجي أضف إلى ذلك إلى تعرض أسعاره للتقلب الشديد ، وهذا ما يؤثر على خطط الاقتصاد العراقي من حيث تمويل الاستثمارات كافة ، ذلك التركيز هي الصادرات يجعل الاقتصاد العراقي اقتصاد تابع للعالم الخارجي في كل ما يحتاجه وهذا ما يعني إنه في تبعية تجارية .

٤- كما واتضح ، إن العراق يركز في صادراته الجغرافية على بلدين ، إذ بلغ متوسط درجة التركيز الجغرافي للصادرات العراقية أكثر من ٤٧ % من إجمالي الصادرات العراقية ، وذلك التركيز له آثار سلبية على الاقتصاد العراقي في حال قررت الدولة الشريكة أن لا تتعامل مع الصادرات العراقية لأي سبب كان سواء اقتصادي أو سياسي أو أمني أو غيره ، في حين لو كان هناك تنوع جغرافي في الصادرات الوطنية سوف لن تستطيع أي دولة أن تملي على العراق أو تجعله يعمل لما يحقق مصالحها ، لأن العراق يمتلك مرونة كبيرة في توزيع صادراته جغرافياً .

٥- شكل الميل المتوسط للاستيراد من حيث النسبة المؤوية ٢٧.٩٧% من الناتج المحلي الاجمالي، هذا يعني إن ربع أو ثلث الناتج المحلي الإجمالي العراقي يعتمد على العالم الخارجي ، نتيجة عدم امتلاكه القاعدة الانتاجية المتطورة التي تلبي كل ما يحتاجه العراق (الطلب المحلي) ، فضلاً عن تلبية ما يحتاجه العالم الخارجي (الطلب الخارجي) ، وذلك ما يعكس تبعية الاقتصاد العراقي تجارياً للعالم الخارجي .

٦- أن كل المؤشرات السابقة مجتمعةً تعطي صورة واضحة عن الاقتصادي العراقي بأنه اقتصاد تابع للخارج تجارياً ، إذ بلغ متوسط درجة الانكشاف التجاري أكثر من ٧٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بلغ متوسط درجة التركيز السلعي للصادرات أكثر من ٩٨% من إجمالي الصادرات ، أما بالنسبة إلى متوسط درجة التركيز الجغرافي للصادرات بلغ أكثر من ٤٧% من إجمالي الصادرات ، وأخيراً ، نسبة الميل المتوسط للاستيراد تتراوح ما بين ٣٩.٤٩% ومابين ٢٠.٦٧% من الناتج المحلي الإجمالي العراقي

التوصيات

١- بناء إدارة اقتصادية وطنية كفوءة ونزيهة وذات خبرة عالية ، تعمل على محاربة الفساد أولاً وبكافة أشكاله كي تضمن سير عملية وضع الخطط الاقتصادية بكافة أشكالها وأنواعها ومن ثم تنفيذ تلك الخطط ومراقبة ومتابعة تنفيذها ، وذلك ما يؤدي إلى معالجة الفقر والبطالة وتصحيح الاختلالات الانتاجية والتجارية والمالية وغيرها .

٢- تحقيق زيادة في درجة الانكشاف التجاري لصالح العالم الخارجي وذلك من خلال اهتمام الادارة السابقة الذكر في استيراد كل ما يعمل ويؤدي إلى بناء قاعدة انتاجية متطورة تعمل وتؤدي فيما بعد إلى تحويل درجة الانكشاف التجاري لصالح العراق وذلك من خلال زيادة اعتماد العالم الخارجي على العراق ، وهذا ما يجعل العالم الخارجي تابع للعراق وليس العكس .

٣- العمل على تحقيق التنويع في صادرات العراق وعدم التركيز على تصدير سلعة واحدة أو سلع محدودة جداً ، وخصوصاً إذ كانت تلك السلعة أو السلع المحدودة ذات تقلبات شديدة في أسعارها أو قيمتها الاقتصادية إو قصر عمرها كالنفط مثلاً ، وذلك من خلال توجيه إيرادات صادرات السلعة أو السلع المحدودة نحو الصناعات التصديرية الأخرى ، هذا ما يعمل على تحقيق التنوع في الصادرات وتحطيم جزء كبير من التبعية التجارية .

٤- لابُد أن يعمل العراق على وضع قائمة سنوية جغرافية بالدول التي يمكن أن يتعامل معها في المجال التجاري تصديراً واستيراداً ، وتدرج الدولة ضمن تلك القائمة من خلال الاستعانة بالشركات الاستشارية وأصحاب الاختصاص من الاكاديميين ضمن المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها ، لأن هذا العمل سوف يرشح الدولة التي لا تُسئ بل وتعمل لمصلحة الاقتصاد العراقي ، وبذلك نكون قد تلافينا مخاطر التركيز الجغرافي للصادرات العراقية وبشكل أمثل .

٥- بناء القاعدة الإنتاجية المتطورة كماً ونوعاً سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وكلما يزداد هذا الأخير – الذي يقع في المقام – كلما أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الميل المتوسط للاستيراد ، إذن ينبغي توحيد وتركيز كافة الجهود نحو بناء تلك القاعدة المتطورة ، التي من شأنها أن تعمل أيضا على زيادة الصادرات وزيادة حصيلة العملات الأجنبية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

٦- إن العمل على تحقيق ما تقدم سوف يؤدي إلى تحويل كل مؤشرات التبعية التجارية لصالح العراق ، وذلك يكون باباً لتحرير العراق من كافة أنواع التبعية كالتكنولوجية والمالية والغذائية والعسكرية وغيرها .

المصادر

أولاً – الكتب

١- أحمد جاسم جبار الياسري ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، الطبعة الثالثة ،الناشر شركة العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان ، ٢٠١٠.

٢- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات مركز الانماء القومي ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ايار ، ١٩٨٠ .
٣- حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، الطبعة الاولى ، الناشر مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٣.
٤- خالد محمود السواعي ، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها ،الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث ، اربد – الأردن ، ٢٠١٠.
٥- سيروان عارب صادق ، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليج العربي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
٦- صالح ياسر حسن ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ،دار الرواد المزدهر للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٦.
٧- عارف دليلة وآخرون ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق ، سلسلة دراسات المستقبل العربي(١٣) ، الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨.
٨- عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة ، الطبعة الاولى ، مطبعة البينة ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٨.
٩- عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية .. خيارات الانطلاق ، الطبعة الاولى ، الناشر مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ٢٠١٣ .
١٠- عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الرشد ناشرون ، الرياض ، ٢٠٠٦.
١١- كريمة كريّم وجودة عبد الخالق ، أساسيات التنمية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، الناشر دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .
١٢- مازن حسن الباشا ، التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ٢٠١٣ .
١٣- مايكل ابدجمان ،الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور ، الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٩٩.
١٤- محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.
١٥- هوشيار معروف ،الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، الطبعة الاولى ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧.
١٦- يوسف عبدالله صايغ ، اقتصادات العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

ثانياً – الرسائل والأطاريح

١- سوزان علي مرزة الطائي ، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع اشارة خاصة إلى العراق ، رسالة مقدمة إلمجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء ، ٢٠١٤.
٢- محمد سهيل محمد عباس الجميلي ، الاصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمارات الاجنبي المباشر إلى مصر ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية لادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.

٣- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري ، أثر الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط ، ٢٠١٢ .

ثالثاً – البحوث والاحصائيات المنشورة

١- احمد ابريهي علي ، النفط والمالية العامة وأفاق التنمية في العراق ، منشور ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٧ ، ٢٠١٢.

٢- عاطف لافي مرزوك ، الاقتصاد العراقي : رؤية تنموية ، منشور ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد (٣) السنة الاولى ، ٢٠٠٧ ، ص٣٦ .

٣- عاطف لافي مرزوك ، تطور القطاع النفطي والادارة الريعية تقييم وحلول ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٢٧ ، بغداد ، ٢٠١٢.

٤- عبد الكريم عبد الله واحمد اياد ابراهيم ، التباطؤات الزمنية في ايرادات الصادرات النفطية واثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٥) ، منشور ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الثامنة ، العدد اليابع والعشرين ، ٢٠١٠.

٥- علي عبد اللطيف جاسم العزاوي ، واقع القطاع النفطي ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣ ، بحث منشور على الانترنيت .

٦- كاظم علاوي كامل ، دراسة تحليلة لواقع الاقتصاد العراقي ، منشور ، مجلة الغري للعلومالاقتصادية والادارية ، المجلد الاول ، العدد (٢) ، السنة الاولى ، ٢٠٠٥.

٧- مازن عيسى الشيخ راضي وفرحان محمد حسن ، مستقبل السياسة المالية في العراق : بين الريعية واللاريعية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد التاسع ، السنة التاسعة ، العدد الثامن والعشرون ، ٢٠١٣.

٨- محمد أزهر السماك ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجوبولينيكية المحتملة ، المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عدد (٥١) السنة التاسعة ، سبتمبر ١٩٨٦.

٩- النشرة الاحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٢

١٠- النشرة الإحصائية لصندوق النقد العربي ، ٢٠١٥.

١١- هجير عدنان زكي واحمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع إشارة إلى تطبيقات مختارة ، منشور ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، السنة .

١٢- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) ، بغداد ، كانون الاول ، ٢٠٠٩ ،.

رابعاً– مواقع الانترنيت

١- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاءات التجارة ، متاح على الموقع الآتي http://www.cosit.gov.iq/ar/pop-main

٢- مجدى صبحى، لعنة الموارد الطبيعية .. و مستقبل دولة الريع النفطى، مقال منشور على الموقع الآتي : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٧١٥٧٣&eid=٦٥٥